زيارة السيد الوزير رئيس الهيئة والنائب للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

تطور الاختصاص التشريعى لهيئة الرقابة الإدارية

اللواء/ عمرو عادل

نائب رئيس هيئة الرقابة الادارية

نظم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الاختصاص الفنى الرقابى لهيئة الرقابة الإدارية حيث تضمنت أهم عناصره، بحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والإنتاج بما فى ذلك الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التى تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها ومتابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح و الأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها والكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها والكشف وضبط الجرائم التى تقع من غير العاملين والتى تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة وفقاً للضوابط القانونية والإجرائية المنظمة لذلك وغيرها من اختصاصات كفحص الشكاوى وما تطرحه وسائل الإعلام ويتعلق بعمل الهيئة وإمداد الجهات المحددة قانوناً بالبيانات والمعلومات والدراسات التى يطلبونها من الهيئة.

وقد أدت الهيئة ذلك الدور وعلى مدى عقود متعاقبة واكتسبت من خلال الممارسات والتطورات المتلاحقة فى أعمالها خبرات وقدرات عديدة من خلال إجرائها أعمال الفحص والتحرى وذلك وفقاً لمقتضيات وظروف مباشرة القضايا والموضوعات المختلفة.

المتغيرات المحلية والدولية المُحيطة

وقد اهتمت الدولة منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وفى إطار تعاونها الدولى مع العديد من المنظمات الدولية ودول الجوار البرى والبحرى بنطاقيها الإقليمى والدولى بمكافحة العديد من الجرائم ذات المنظور والاهتمام الدولى وقد عُدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والموقعة فى ديسمبر عام ٢٠٠٠ بمدينة باليرمو بإيطاليا بمثابة إعلان الإرادة السياسية الدولية فى مواجهة تحد عالمى بموجب استجابة دولية ضد انتشار الجريمة العابرة للحدود الوطنية ووجوب مواجهتها عبر آليات إنفاذ قانون حاسمة وعابرة للحدود أيضا،

ومن ضمن هذه الممارسات الإجرامية التى شكلت اهتمامات دولية جرائم الاتجار بالبشر ومكافحة جرائم النقد وجرائم الاتجار بالأعضاء البشرية وذلك بالإضافة إلى جرائم الفساد...

كما اتسمت جرائم غسل الأموال بالطابع الدولى وذلك من خلال محاولات تهريب عوائد تلك الجرائم وإضفاء الشرعية عليها وبما يتفق مع مبادرة الأمم المتحدة المعروفة باسم مبادرة استرداد الأصول المنهوبة[1]، بخلاف الاهتمام بمكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبار أن موقع مصر يسمح بأن تكون مقصدا للهجرة غير الشرعية أو مصدرا لها أو دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين.

التطور التشريعى لعمل الهيئة

وفى ظل اهتمام القيادة السياسية بتعزيز الدور المصرى الإقليمى والدولى حيال تلك الممارسات فقد سعت للبحث عن الخبرات والآليات المتوافرة والتى يمكنها التصدى، والقيام بدورها الفعال لمواجهتها وكذلك اتفقت تلك الرؤية مع ما اتضح للهيئة من خلال مباشرتها للعديد من قضايا التزوير واستخدام المحررات المزورة وارتكاب جريمة غسل الأموال والجرائم المتعلقة بتنظيم عمليات النقد الأجنبى واتصال تلك الممارسات بإرتكاب جرائم الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية، وبتطابق الرؤيتين صدق الإختيار على تكليف هيئة الرقابة الإدارية للتصدى لنوعيات جديدة من الجرائم استغلالاً لقدراتها فى إجراء التحريات واستخلاص المعلومات والقدرة على متابعة وملاحقة الأفراد والشبكات المنظمة التى ترتكبها حيث صدر القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ المُعدل لقانون عمل الهيئة ونص فى مادته الثانية فقرة (هـ) على الآتى:

« كشف وضبط الجرائم التى تستهدف الحصول أو محاولة الحصول على أى ربح أو منفعة باستغلال صفة أحد الموظفين العموميين المدنيين أو أحد شاغلى المناصب العامة بالجهات المدنية أو اسم إحدى الجهات المدنية المنصوص عليها بالمادة (٤) من هذا القانون ، وكذا الجرائم المتعلقة بتنظيم عمليات النقد الأجنبى المنصوص عليها بقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ [*] وفقا لأحكامه والجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية والجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر».

ولم تدخر الهيئة وسعها بل بادرت خلال عام ٢٠١٧ – ذات عام إصدار التعديل القانونى – بتنفيذ عدة قضايا تتعلق بجرائم الاتجار بالبشر ومخالفة قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية بل امتزجت تلك الأفعال المؤثمة مع بعضها البعض فى وقائع متحدة باعتبار استغلال المتهمين لحاجة بعض الأفراد وسلب إرادتهم بمثابة (اتجار بالبشر) وإغرائهم بالأموال مستغلين الفقر والعوز للتنازل القصرى عن أعضائهم لصالح بعض المرضى الراغبين فى العلاج من خلال عمليات غير مشروعة لزرع الأعضاء بالمخالفة للقانون بما يشكل (جريمة مخالفة قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية).

وحيث تتصل الأفعال الإجرامية وتتوالى فتظهر محاولات المتهمين لتداول مبالغ كبيرة بالعملة الأجنبية خارج النظام المصرفى كحصيلة ارتكاب ممارساتهم المؤثمة وذلك بالمخالفة لقانون (تنظيم تداول النقد الأجنبي) وبعضها يشكل أيضا جريمة (غسل الأموال) حيث يسعون بمختلف الوسائل لإضفاء المشروعية على هذه الأموال.

وقد أسفرت جهود الهيئة أثناء مباشرتها للإجراءات حيال إحدى الوقائع المتعلقة بإصطناع وتزوير مستندات رسمية للمصريين واللاجئين من دول المنطقة لتسهيل عمليات السفر والهجرة غير

اتسمت جرائم غسل الأموال بالطابع الدولى وذلك من خلال محاولات تهريب عوائد تلك الجرائم وإضفاء الشرعية عليها وبما يتفق مع مبادرة الأمم المتحدة المعروفة باسم مبادرة استرداد الأصول المنهوبة

١ -الأمم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الإنسان – الدورة التاسعة عشرة – البندان ٢ ، ٣ من جدول الأعمال – التقرير السنوى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام.

(*) (١) تم الغاء القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والعمل بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي - تراجع المادة السابعة منه .

إنشاء الأكاديمية يعنى وضوح الرؤية التى تدرك أن تطوير الاختصاص الجنائى يجب أن يتساند جنباً إلى جنب مع الناحية العلمية والتوعوية ، وهو ما تبنته هيئة الرقابة الإدارية من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فوسعت من أنشطتها بمختلف الغايات والأهداف على كافة الأصعدة

الشرعية لهم فكانت مدخلاً لقيام الهيئة بالمشاركة فى التصدى لظاهرة الهجرة غير الشرعية وضبط عدة تشكيلات عصابية بعدد من المحافظات بالإضافة لارتكابهم لجريمة الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبى وبلغ عدد المتهمين فى تلك الواقعة عدد ٤١متهما وتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم وإحالتهم إلى المحكمة المختصة وصدر الحكم فيها بالسجن لمدد تراوحت بين ٣ سنوات و١٥سنة.

وقد ساهمت تلك الجهود التى تتكامل مع مختلف الأجهزة والجهات المختصة بالدولة المصرية بأن حظيت مصر بتقدير دولى من العديد من الدول الأوربية الصديقة فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كإحدى الممارسات الإيجابية فى مجال مكافحة الفساد ويتضح ذلك من خلال العديد من الإشادات فى مختلف المحافل واجتماعات المنظمات الدولية كالمجلس الأوربية والاتحاد الأوربى ولقاء رئيس الوكالة الأوربية للحدود وخفر السواحل (PRONTEX) بالاتحاد الأوروبى بالقاهرة خلال شهر يونيو ٢٠١٨ والى جانب الجهود الجنائية قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية ووزارة الخارجية المصرية ببذل جهود مختلفة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية من خلال تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من خلال المشاركة والتفعيل للعديد من المبادرات وعقد والمشاركة فى المؤتمرات المتخصصة فى ذات المجال.

دور الهيئة فى مكافحة انتحال صفة الموظف العام

وبالنسبة للتعديل الوارد فى صدر المادة المذكورة والخاصة بالحصول أو محاولة الحصول على أى ربح أو منفعة باستغلال صفة أحد الموظفين العموميين المدنيين أو أحد شاغلى المناصب العامة بالجهات المدنية أواسم إحدى الجهات المدنية المنصوص عليها بالقانون.

فقد تم إضافتها للتصدى لظاهرة شيوع انتحال صفة الموظف العام أو من فى حكم شاغل الوظيفة العامة والتربح من خلال استغلال هذه الصفة وحيث إن هذه الجريمة قد تقع من أى من الأشخاص من غير العاملين بالدولة فقد أتاح هذا التعديل المجال لعمل الهيئة ضد كل من يرتكب تلك الأفعال أيا كانت صفته وذلك للتصدى لكل من يستغل صفة الموظف العام أو من فى حكمه صونا لسُمعة الوظيفة العامة.

الدور التثقيفى والتدريبى للهيئة

وقد تضمنت تعديلات القانون ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ بُعدا تثقيفيا هاما لابد من إبرازه وفقا لما تضمنته المادة ٢ فقره ح والتى نصت على: «نشر قيم النزاهة والشفافية، والعمل على التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد، وسبل التعاون لمنعه ومكافحته»، وتقوم الهيئة فى سبيل ذلك بالتعاون مع كافة الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدنى.

والمادة ٥٥ مكرر والتى نصت على: «ينشأ بالهيئة مركز متخصص يسمى (الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد) تتبع رئيس الهيئة، ويعتبر أحد قطاعات الهيئة» وقد نظمت المواد التالية لها من المادة ٥٥ مكرر (أ) وحتى المادة ٥٥ مكرر (ح) الهدف من إنشائها ودورها التدريبى وأسلوب عقد دوراتها والأنشطة الأخرى كعقد الندوات والمؤتمرات وغيرها من الفاعليات العلمية وإيفاد البعثات وتشكيل ومهام مجلس إدارة الأكاديمية وعناصر إدارتها ومواردها المالية وتنظيم إستخداماتها.

وحيث إن التصدى بالطريق الجنائى والإدارى لظواهر الفساد يشكل مواجهة وقتية معاصرة لارتكاب أفعال الفساد.. فإن الجانب التثقيفى والتدريبى يمتد أثره الزمانى والمكانى بل إن نشر القيم والتوعية يعتبر أحد الروافد الرئيسية للوقاية من الفساد وصولاً لإمكانية استخدام مصطلح (منع الفساد) ولذا فإن تضمن التعديلات القانونية المواد الخاصة بإنشاء الأكاديمية يعنى وضوح الرؤية التى تدرك أن تطوير الاختصاص الجنائى يجب أن يتساند جنبا إلى جنب مع الناحية العلمية والتوعوية ، وهو ما تبنته هيئة الرقابة الإدارية من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فوسعت من أنشطتها بمختلف الغايات والأهداف على كافة الأصعدة التدريبية والتعليمية وإقامة الفعاليات المتخصصة وتنوعت العناصر والفئات المُستهدفة بالعملية التدريبية لتشمل إلى جانب الأعضاء والعاملين بالهيئة فئات من موظفى الدولة والعاملين بالقطاع الخاص والمجتمع المدنى وعناصر التدريب الحُر من المواطنين الراغبين فى الالتحاق بدورات الأكاديمية من غير الفئات السابقة، علاوة على أن التطور التشريعى وتاثيره على الاختصاص الرقابى – التخصصى لهيئة الرقابة الإدارية تزامن معه تطوير هيكلى ومؤسسى ليتواءم مع تحقيق الأهداف المرجو منه حاليا حيث يرتكز العمل الرقابى على جهازين لمنع ومكافحة الفساد المركزى والإقليمى مع إنشاء جهاز لتكنولوجيا المعلومات لإلمام الهيئة بدور قواعد المعلومات واستخداماتها الفعالة فى الوقاية من الفساد مع إنشاء وحدات رقابية لدعم الاستثمار واختيار الكفاءات وترشيح القيادات وكذلك إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، كما ذكرنا سالفاً ويتبعها مركز للبحوث والدراسات وتنفيذها لبرنامج دراسات عليا (ماجستير) فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد وغير ذلك من أوجه التطوير الهيكلى والمؤسسى بالهيئة، ولا تزال هيئة الرقابة الإدارية بما تتحمله من أعباء سابقة وحالية تسعى لتحقيق أعلى معدلات الأداء وتحمل لواء ممارسة واجبها الوطنى بتفان وإخلاص وباستعداد كامل لتحمل أية مهام إضافية فى سبيل رفعة الوطن وعلو هامته.